المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام 2003 (رؤية لمبادئ العمل اللازمة وآليات التفعيل)
اسم الكاتب: م.د. دينا محمد جبر، م.د. ابتسام حاتم علوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2168
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣
(رؤيـة لمبادئ العمل اللازمـة وآليات التفعيل)

م.د. دينا محمد جبر (*) م. د. ابتسام حاتم علوان(**)

مقدمة :

اهمية الدراسة :

ان لكل شعب من الشعوب استراتيجية شاملة أو عقيدة استراتيجية تستند إلى ركائز معينة تحدد فيها الأسس التي تعتمد عليها هذه الاستراتيجية والأهداف التي تتطلع إليها والوسائل اللازمة لتحقيقها والإطار الزمني الذي تتم فيها والرقعة الجغرافية التي تحتويها والمدى الذي تؤثر فيه هذه الاستراتيجية في النطاق المحلي أو العالمي. وإذا أخذنا بالنظرة الشاملة للاستراتيجية من حيث كونها تعكس تطلعات شعب من الشعوب لتحقيق الأمن القومي له في مرحلة زمنية معينة، فإنه يرتب علينا أن نتعرف على مفهوم الأمن القومي الذي نسعى إلى تحقيقه، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية.

وفي ظل الواقع الدولي الراهن بكل معطياته ومتغيراته، أصبحت مشكلة الأمن القومي هاجساً ليس فقط للحكومات وإنما للشعوب أيضاً. لم تعد مهددات الأمن هي الجيوش الجرارة التي تحشد على الحدود القريبة والبعيدة بل أصبح مفهوماً أكثر اتساعاً حتى لا يكاد المرء يحصي الثغرات التي يمكن أن تتسلل منها المهددات.

ان الدول وبأختلاف الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بها لا تستطيع ان تتقدم دون ان ترسم لها مخططاً او استراتيجية تحافظ بها على كيانها ومستقبلها وطريقة حياتها وتميز من خلالها بين العدو والصديق . فلكل دولة من الدول استراتيجية شاملة تحدد الاهداف التي تتطلع اليها الدولة والوسائل اللازمة لتحقيقها والاطار الزمني الذي ستتم فيها والرقعة الجغرافية التي تحويها والمدى الزمني الذي ستؤثر فيه هذه الاستراتيجية سواء على النطاق المحلي او الاقليمي او الدولي .ومن هنا تنطلق اهمية الدراسة باعتبار ان موضوع الاستراتيجية الشاملة للامن القومي العراقي يحتل اهميته الخاصة لحاجة العراق اكثر من غيره من الدول الاخرى الى معالم واضحة تحدد الخطوط العامة لاستراتيجية قومية شاملة تحقق الامن القومي العراقي في ظل المتغيرات الخطيرة المحيطة بالعراق .

هيكلية الدراسة : وعلى هذا الاساس سيتم تناول الموضوع على وفق الهيكلية الاتية :

اولاً : (دراسة لمفهوم الامن القومي والاستراتيجية الشاملة للدولة)

ثانياً: (واقع االستراتيجية الامن القومي العراقي ومقومات تطبيقها)

ثالثاً: (مبادئ العمل اللازمة لاستراتيجية الامن القومي العراقي)

رابعاً: (آليات تفعيل الاستراتيجية الشاملة للامن القومي العراقي

(أولاً : دراسة لمفهوم الامن القومي والاستراتيجية الشاملة للدولة)

(*)

(**)

يمثل الأمن القومي في مفهومه المعاصر جملة السياسات والإجراءات التي تتخذها دولة لحماية مصالحها البنيوية التي يهدد النيل منها وجود هذه الدولة سواء كانت هذه المصالح عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية. فمشكلة الفقر، أو مشكلة المياه، أو مشكلة التركيبة السكانية، أو الهوية، أو الأرض المحتلة، أو الهجمات الوبائية تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الذي يجب على الدول أن تضع الخطط والبرامج لحماية كينونتها من انعكاساته السلبية.(١)

واصبح مفهوم الأمن القومي ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر محط اهتمام أكاديمي ونجم عنه بالضرورة تعدد وتنوع الآراء حول مضمونة ومن الممكن تحديد هذه الآراء بحسب اختلاف فحواها على معنين أساسيين هما : (٢)

١. المعنى التقليدي : ويقصد به حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية والتي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة العسكرية كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد واستمرارية تحقيق وحماية تلك المصالح ولذلك كان يفهم امن الدولة على انه أمنه العسكري
٢. المعنى المعاصر : وهو حصيلة تغير الذي طرأ على الرؤية التقليدية لمفهوم الأمن القومي والذي جاء نتيجة للتغير الذي حصل في خصائص النظام الدولي وانتقال مفهوم الإستراتيجية (السوق) تبعاً لذلك من معناه العسكري الضيق إلى معنا أكثر اتساعا وشمولية أدى بدورة إلى أتساع مدلول الأمن القومي واتخاذه معاني وإبعاد إضافية .

في ضوء ذلك فان الامن القومي يتحول الى مجموعة من المباديء التي تتبلور من خلال التوافق بين الممارسة والموقف والصياغة التي محورها النبوغ الفكري سياسيا كان ام عسكريا ، وفي مثل هذه الحالة يسعى العقل لتحويل الضعف الى قوة وبناء مجموعة من القواعد تسمح بالحماية الذاتية لابعاد او تأجيل او شل عناصر الضعف .(٣) ويرتبط الامن القومي بشكل عام بسياسة الدولة ويهدف الى حماية مصالحها واهدافها وبنيتها الداخلية والخارجية ، ولهذا تعمل الدول على وضع الحدود التي تتعامل بها مع الاخرين ، او التي يسمح لهم ببلوغها في هذه العلاقات ، ويعرف الامن القومي بانه الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية . (٤)

ويجري التركيز على القيم الاساسية في محاولة تحديد مفهوم الامن القومي ، حيث يرى البعض ان سعي الدولة ، عبر شتى الوسائل الممكنة لضمان مختلف اشكال التدخل من اجل تحرير حركتها السياسية الداخلية والخارجية . وان الاقرار بان حماية المواطنين والوطن من الداخل لها اهمية متكافئة مع حماية حدوده ومصالحه في الخارج لا يعبر سوى عن وظيفة الامن القومي بشكله العام فهو مفهوم شمولي ، لانه يتعلق بحماية القيم الاساسية للدولة او الامة ، وهذا يتطلب استعدادات على المستويين الداخلي والخارجي ، في مقدمتها البناء الايديولوجي للدولة مع التركيز على التنمية السياسية والاقتصادية وبناء القوة العسكرية الخاصة . واذا اخذنا بالنظرة الشاملة لاستراتيجية الامن القومي من حيث كونها تعكس تطلعات اي شعب لتحقيق امنه القومي في مرحلة زمنية معينة ، فانه يترتب معرفة مفهوم الامن القومي الذي نسعى الى تحقيقه بابعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية وعليه فالامن القومي هو " تأمين

---

(١) فاضل زكي محمد : السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية ، (بغداد : مطبعة شفيق ، ١٩٧٥) ، ص٤٣ .

(٢) زهير سالم ، مفهوم الامن القومي ،(لندن، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص٢١

(٣) المصدر نفسه، ص٣٢.

(٤) زهير سالم، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣ .

وكذلك ينظر: د. كاظم هاشم نعمة : الوجيز في الاستراتيجية ،(بغداد : دارالحرية للطباعة، ١٩٨٨)، ص٥٩

الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها اسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الامم وممارسة حريتها في استغلال طاقاتها البشرية وثرواتها المعدنية والطبيعية للوصول الى تحقيق اهدافها في التقدم والازدهار والسلام".(٥)

ويتم ضمان الامن القومي عبر اتباع استراتيجية شاملة او فرعية تضمن بقاء الدولة ووجودها . فتضم الاستراتيجية الشاملة مجموعة من الاستراتيجيات المتخصصة المتباينة في ظروفها والمرتبطة في تأثيراتها مثل الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والعسكرية التي تصب بمجملها في خدمة الاستراتيجية العليا للدولة . فتمثل الاستراتيجية السياسية على وجه الخصوص مجموعة المبادئ والخطط والاجراءات التي تعتمدها الدولة في تصريف شؤونها سواء على الصعيد الداخلي او في ميدان العلاقات الدولية والخارجية ، فعلى الصعيد الداخلي لابد ان يكون للدولة برنامجها السياسي الذي اختطته لنفسها عبر فلسفتها السياسية الخاصة بها ، فالشروع في بلوغ اهداف السياسة الداخلية على صعيد الحياة العامة والامن والاستقرار وبلوغ الصيغة المثلى للمواطن في مناخ كفوء يكون من مهام الاستراتيجية السياسية ، فضلاً عن رسم اساليب التعامل والتعاون مع الدول الاخرى عبر اتباع سياسات تختلف بأختلاف الظروف . وعلى الاستراتيجية السياسية هنا ان تكون واضحة ، مرنة ، وان ترتبط بباقي فروع الاستراتيجية العليا مع بقاء الصلة قائمة بين ميداني السياسة الداخلية واستراتيجيتها والسياسة الخارجية واستراتيجيتها وكلاهما يرتبطان بأستراتيجية سياسية واحدة تنطوي تحت لواء الاستراتيجية الشاملة .(٦) فترسم الاستراتيجية الشاملة لخدمة اهداف الدولة ، والتي تضعها القيادة السياسية والتي لابد ان تكون واعية لاهداف دولتها ومصالحها لانها الاداة التي تحرس المبادئ والمصالح ، وكونها تستلم زمام القيادة في دولتها بوصفها الرمز المعبر عن المصالح الوطنية والقومية مع الاعتماد على حسابات وتوازنات بين المتطلبات المختلفة وتنفيذها عبر الاعتماد على وسائل الدولة المتاحة . وفي اطار ذلك يضم محتوى الاستراتيجية الشاملة في اساسياته جانبين : (٧)

- الاهداف المراد تحقيقها والقدرات المتاحة امام الدولة لضمان الامن القومي .
- الوسائل المتبعة التي تركن اليها الدولة لتحقيق اهدافها ضمن تسلسلية تتحدد فيها الاهمية .

وعلى الرغم من الاقرار بحقيقة نسبية الاهداف ، الا ان ما هو متفق عليه لدى الاستراتيجيين ان الاهداف الخاصة بوحدة الاقليم وامن الشعب وكرامته اهداف ثابتة لا تحيد الدول عنها . فأفضل الاستراتيجيات القومية الشاملة هي التي تقوم على وفق اهداف واضحة وتتم وفقاً لاسلوب تفكيرها الذي تستقيه من مبادئها المعبرة عن عقيدتها ، وافضلها كذلك التي تحدد اهدافها بدقة وموضوعية تتناسب وما تملكه من امكانيات لان الخطر الاكبر ان تضع الدولة لها اهدافاً استراتيجية اعلى من قدراتها وهو ما يطلق عليه باللاواقعية ، والواقعية في الاستراتيجية الشاملة تعني ايضاً ان تبعد عنها الخطر اذا ما داهمها عدو وتدرس امكاناته وتضع لنفسها بدائل واولويات تتغير بتغير امكانيات العدو بمعنى التكيف وفقاً للمتطلبات التي تمليها عليها امكانيات العدو المتغيرة التي لا تقتصر على معالجة ازمات الحاضر انما تمتد الى

---

(٥) د. هيثم الكيلاني ، الأمن القومي العربي والتحديات التي تواجهه ، مجلة الفكر السياسي ، العدد٢٠ ، السنة السابعة، (دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠٤) ، ص٣٢.

(٦) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٦ .

وكذلك : اكرم ديري : اراء في الحرب الاستراتيجية وطريقة القيادة ، ط٣ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٤) ص٢٦ .

(٧) د. فاضل زكي محمد : الاستراتيجية القومية الشاملة بين النظرية والتطبيق ، مجلة الامن القومي ، العدد١ ،(بغداد : كلية الامن القومي سابقا ، ١٩٨٥)، ص٣٩ .

المستقبل (٨) ،عبر عملية تفكير وتخطيط لتحديد بدائل التعامل مع الظروف المستجدة واختيار افضلها لضمان الفعل الناجح وتحديد الكيفية المناسبة للتعامل مع متغيرات المستقبل . وان مفهوم استراتيجية الأمن القومي مفهوم شامل للعناصر التي تشكل الاحتياجات الضرورية للوطن، متضمنة الحماية الذاتية واستقلال الكيان الوطني ، حماية وسلامة أراضية، ورفاهية شعبه الاقتصادية، بناء دولة المؤسسات الدولة عصرية).وترتكز على عدة عناصر أبرزها: ضرورة توافق القيادات الوطنية القادرة على إدارة هذه الخطط، صياغة مجموعة من الخطط والمبادئ التي تحدد الأهداف القومية للوطن مستنداً على الغاية القومية، مع مراعاة مبادئ الأمن القومي واعتباراته. وأن هذه المبادئ ليست مطلقة وإنما تتحدد على أساس القوة المتاحة وقدراتها القومية والتهديدات الخارجية والتحديات المحلية وطبيعة النظام الدولي المعاصر وانه تصور ستراتيجي نابع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأية امة ومستمد من تاريخها وما أفرزته معطيات موقعها الجغرافي وموروثها التاريخي والاجتماعي للمحافظة على الوجود الحي لها، أي أنها وثيقة سرية في غالبية مفاصلها وترتكز على أبعاد وعناصر أساسية .(٩)

(ثانياً : واقع استراتيجية الامن القومي العراقي ومقومات تطبيقها)

اولا : واقع الاستراتيجية الامنية العراقية :

ان المقصود بالامن القومي العراقي تحديدا هو امن دولة العراق الداخلي والخارجي ، وطالما ان مقومات الدولة هي الاقليم والشعب والسيادة او كما يحددها بعض الباحثين بالنظام والشعب والسيادة ، فالامن القومي حسب هذه المقومات يرتبط بالدولة القومية ذات النظام السياسي الواحد والسيادة التامة ، وهذا مانعنيه تحديدا بكلمة (القومي) وليس المعنى (الاثني) أي قومية اللغة والتراث كالقومية العربية او الكردية او التركية..الخ أي ان المقصود بالامن القومي العراقي تحديدا هو امن دولة العراق الداخلي والخارجي.(١٠) فالامن القومي العراقي يمتلك عناصر لبناء مرتكزات استراتيجية ذاتية تعكس الجوهر الاصيل لهذا الامن ، فهناك الامكانات الاقتصادية والقوة الحضارية والكم الديمغرافي والبعد الجغرفي والقيم الاصيلة والمصير الواحد. وبهذا التحديد لمعنى الامن القومي العراقي يمكن تقسيم اراء الخبراء الاستراتيجيين الذين عنوا بهذا الموضوع الى محورين اساسيين: (١١)

- المحور التقليدي: الذي يعتمد على رؤية أن الامن القومي هو قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري عليها ويعتبر هذا المفهوم ان الامن العسكري هو كل شيء بالنسبة لمفهوم الامن ، ويتفق معظم هؤلاء الخبراء على ان هذا المحور يختص به جميع اجهزة الدولة بدون استثناء ويشترك فيه بكل طاقاتها وامكاناتها ويشمل ميادين مختلفة ، والواقع ان هذا المفهوم جاء متأثرا بالمفهوم الكلاسيكي لمصطلح (السوق العسكري) فقط .
- المحور المعاصر: هو حصيلة التطور المعاصر بخصائص النظام الدولي وانتقال مفهوم السوق من معناه الضيق الى مفهوم اكثر اتساعا حيث يوضع الامن العسكري ضمن اطار مجتمعي يشمل الجوانب المختلفة ، ويرى خبراء الامن القومي

---

(٨) المصدر نفسه ، ص٤٠ .

وينظر ايضا : انتوني كوردسمان : استراتيجية اميركية فاعلة في العراق ، ترجمة ستار الدليمي ، دراسات مترجمة ٣٥ (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠٥) ، ص٥.

(٩) مهند العزاوي ، استراتيجية الأمن القومي العراقي تحليل ورأي– الجزء الأول دراسة تحليلية (بغداد ، مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية ، ٢٠٠٨) ، ص٢ .

(١٠) ينظر: عبد السلام ابراهيم البغدادي ، مفهوم الكيان الصهيوني للامن القومي ، رسالة ماجستيرمنشورة ، (جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، ١٩٨٢) ، ص ٢٥ .

(١١) د. محمد عبد الشفيع عيسى ، نحو مساهمة في النظرية السياسية اسس البحث المنهجية ومستويات الحركة السياسية ، مجلة السياسة الدولية، ع ١٥٣،(القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥) ، ص٩٨

المتخصصون ان الامن اصبح وفق هذا يفهم بدلالتين الاولى : ربط الامن القومي بالتنمية والثانية : ربط الامن القومي بالاستراتيجية ، ويقصد به قدرة الدولة على حماية قيمها الذاتية من التهديدات ايا كان مصدرها. وهذا يعني ارتكاز الامن القومي على اسس موضوعية هي حماية مصالح الدولة واركانها وعلى اسس ذاتية هي القدرة على امتلاك الفاعلية لتوفير الحماية ودورها في احتواء مصادر التهديد المحتمل للحفاظ على سيادتها واستقلالها .

وبالرجوع الى المفاهيم والمعطيات الانفة الذكر فان الامن القومي بشكل عام والامن القومي العراقي بشكل خاص يتطلب توفر مبدأين اساسيين هما : (١٢)

أ- مبدأ ثابت تفرضه الظروف الجيويولوتيكية للعراق وترتبط بسلامة اراضيه بغض النظر عن النظام السياسي الحاكم فيه .

ب- مبدأ متحرك او متغير ويرتبط بالاهداف السياسية للنظام السياسي (الذي مازالت ملامحه في العراق في طور التبلور) ونوعية القيادة فيه وما تضعه هذه القيادة من اهداف ومبادئ ووسائل لتحقيق هذه الاهداف .

تختلف مصادر تحديد الأمن القومي في المجال الداخلي، عنها في المجال الخارجي، لذلك فإن الدولة تحدد وسائل حماية للأمن داخلياً وأخرى خارجياً، وقد تعمل بعض الوسائل في المجالين. فالمقصود بوسائل الحماية للأمن القومي، هو ما تستخدمه الدولة من وسائل وأدوات واجراءات لمواجهة الأحداث المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الامن القومي في المجالين الداخلي، والخارجي . ومن هذه الوسائل أجهزة الأمن، والاستخبارات وهي الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها القيادة السياسية، في صناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن القومي. وتتوقف دقة ونجاح الدولة، في مواجهة المشاكل الأمنية، على دقة هذه الأجهزة ونجاحها في تجميع المعلومات وتحليلها، وإعدادها الجيد للبدائل المتاحة، وعرضها بأسلوب واضح على متخذي القرار، وفي الوقت المناسب. وتنفذ هذه الأجهزة، بصورة سرية غير مباشرة، وبصفة غير رسمية، مهام أمنية، تؤثر على أمن الدولة بصورة مباشرة. (١٣) وكذلك مجالس الأمن القومي اذ تتلقى هذه المجالس، المعلومات المتاحة، عن المواقف المؤثرة على أمن الدولة، وتعيد ترتيبها وتجميعها، بشكل منطقي، وتحللها، وتضع نموذجاً لاحتمالات ردود الفعل المنعكسة من القوى المضادة، إزاء هذه الحركة، والإجراءات الملائمة لكل رد فعل محتمل وتأثيراته الجانبية لتتمكن القيادة السياسية من اتخاذ القرار في الوقت المناسب. فضلا عن مجموعة من السياسات الأمنية المتخصصة، التي تهدف بها الدولة إلى تحقيق أمنها، وحمايته وهي:(١٤)

اولا : الوسائل الداخلية :

(أ) سياسياً : تقوم الدولة بتنمية سياسة شاملة، تتضمن التوعية، وتحقيق التماسك السياسي

(ب) اقتصادياً : إتباع سياسات اقتصادية مدروسة، وخطط تنمية اقتصادية، تحقق استقلالاً اقتصادياً واكتفاءً ذاتياً مناسباً للأهداف الوطنية، والتخلص من التبعية اقتصادياً، بما يحمي الاقتصاد الوطني من التهديد، أو الهزات الاقتصادية المصطنعة.

(ج) اجتماعياً : العمل على زيادة التماسك الاجتماعي للدولة (اندماج الاقليات والطوائف والطبقات)، والمحافظة على مبادئ وقيم المجتمع، وتراثه الوطني والديني.

---

(١٢) ينظر : د. ممدوح شوقي ، الأمن القومي والعلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٧) ، ص٤٣.

(١٣) اسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسةالدولية (بيروت ، مؤسسةالابحاث العربية، ١٩٨٥)، ص٦٦ .

وكذلك عبد الحسين شعبان : العراق الدستور والدولة من الاحتلال الى الاحتلال ، (القاهرة : دار المحروسة ، ٢٠٠٤) ، ص٩ – ص٣٢ .

(١٤) محمد يوسف العملة : الامن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الاسرائيلي ، (عمان : دار الجليل ، ١٩٩٠) ، ص٢١. .

ثانيا : الوسائل الخارجية :

(أ) صياغة السياسة الخارجية (تحديد أهداف الدولة وارتباطها بالأمن القومي).

(ب) صنع قرار السياسة الخارجية.

(ج) تنفيذ السياسة الخارجية، وهي العملية الأكثر أهمية، لتعلقها بوسائل حماية الأمن القومي خارجياً، من خلال عدة أدوات، أهمها الأداتان الدبلوماسية والعسكرية، وهما الأكثر فاعلية فضلا عن الادوات الاقتصادية والتكنولوجية – العلمية .

في ضوء ما تقدم نستطيع القول ، ان موضوع الأمن القومي العراقي لم يعط الأهمية التي يستحقها ولم تتبلور حتى الوقت الحاضر رؤية عراقية موحدة لمفهوم الأمن القومي كي يسترشد بها صانع القرار ويعتمدها في ظل إجماع وطني شامل حول متطلبات حماية الأمن الوطني للبلاد وهذه مهمة وطنية ذات أسبقية عالية نأمل بمن يرتقي سلم السلطة في البلاد ايلائها الأهمية التي تستحق لبلورة نظرية امن وطني أو قومي تستهدف حماية المصالح الوطنية العليا للبلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي. فلم تتبلور لحد الآن رؤية عراقية أو عربية لمفهوم الأمن الوطني أو القومي على الرغم من ظهور العديد من المحاولات العلمية الجادة التي استهدفت توضيح رؤية هذه الدولة أو تلك لموضوع الأمن القومي وبالتالي تعددت المفاهيم والتعاريف وتباينت وجهات النظر حولها طبقا للإستراتيجية العليا التي تنطلق منها عمليات التأصيل الفكري والعملي لها.(١٥) لكن على الرغم من ذلك ، تمثل إستراتيجية الامن القومي العراقي منهج متكامل متعدد الإبعاد والجوانب سواء كانت السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية يهدف إلى قراءة الواقع العراقي قراءة صحيحة وتشخيصه وفقاً للتكاملية العلمية والحقائق الواقعية الملموسة ، والنهوض بهذا الواقع والرقي والسمو بمصالحه الوطنية نحو حالة متقدمة متطورة، كما أن هذه الاستراتيجية تعتبر منهج لتحقيق الإخوة والمصالحة بين أبناء الوطن الواحد بالإضافة إلى الحد من التهديدات والمخاطر الخارجية والداخلية المحيطة بالعراق.(١٦)

ان لاستراتيجة الامن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ميزة مهمة ومدلولات كبيرة ، فالعراق هو ألهدف المنشود والغاية الأساسية من هذه الاستراتيجية وليست المصالح الفئوية أو المذهبية أو الطائفية أو القومية أو العرقية أو حتى الشخصية ، أما الجانب السياسي فتمثل في أجراء مصالحة وطنية حقيقية بين أبناء الشعب العراقي سواء كانوا من الساسة أو من عموم الشعب العراقي، والمصالحة الوطنية اعتبرتها إستراتيجية الامن القومي من الوسائل الاستراتيجية المهمة التي تعمل على رأب الصدع وردم الهوة الطائفية. (١٧)

وانطلاقا من اهمية البدء بصياغة استراتيجية شاملة للامن القومي العراقي ، تشكلت عام ٢٠٠٤ في العراق ما سمي في حينه الهيئة الوزارية للامن القومي لتتولى تنسيق سياسة عمل الامن القومي العراقي بين الوزارات والمؤسسات التابعة للحكومة العراقية مع تولي مسؤولية توفير الامن على المستوى الوطني العراقي ، وتراس الهيئة في بداية تشكيلها رئيس سلطة التحالف (بول بريمر) ثم انتقلت رئاستها بعد ذلك الى رئيس الوزراء ، وتشكلت هذه الهيئة من وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل والمالية فضلا عن مدير المخابرات ومستشارين هما المستشار العسكري الاقدم ومستشار

---

(١٥) مهند العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥.

وكذلك ينظر : د. محمد سعد ابو عامود ، في بناء الدولة الوطنية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٣ ،(القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٥) ، ص١٢٤.

(١٦) ينظر : عبد الحسين شعبان : المشهد العراقي الراهن الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٩٧ (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣) ، ص١٢٣ .

(١٧) مهند العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣ .

الامن القومي ، وكما اعلن في حينه فان اهم غايات هذه الهيئة والدافع الاساس الذي استوجب ايجادها ، هو اعادة الامن والاستقرار والحاجة الملحة الى تقييم عال وغير متحيز للمصالح الامنية للعراقيين كافة فضلا عن توفير الظروف المناسبة لتمكين العراقيين من تحديد واختيار نهجهم السياسي في المستقبل .([١٨])

وفي عام ٢٠٠٧ وضعت الحكومة العراقية ما اسمتها استراتيجية الامن القومي العراقي للاعوام (٢٠٠٧ – ٢٠١٠) كي تمثل سياستها في مواجهة المخاطر ، وتضم هذه الاستراتيجية اربعة مداخل هي المدخل الاول الذي احتوى الرؤية الوطنية العراقية والبيئة الاستراتيجية للعراق ، فيما تضمن المدخل الثاني باب المصالح الوطنية والذي يشمل (المصالح السياسية والمصالح الامنية والمصالح الاقتصادية والمصالح الاجتماعية) كما تضمن المدخل الثالث فقرات عشرة منها العنف والتمرد والتخريب والفساد والجريمة المنظمة والمجاميع المسلحة والميليشيات.كما جاء في المدخل الرابع الوسائل الاستراتيجية وتشمل المجال السياسي العام (المصالحة الوطنية والمراجع الدستورية وسيادة القانون واستكمال نقل المسؤولية الامنية من القوات متعددة الجنسية الى السلطات المدنية الدستورية العراقية) اضافة الى ابواب المجال السياسي الاجتماعي والمجال الامني والمجال الاقتصادي والمجال المعلوماتي .([١٩])

وعلى الرغم مما تواجهه هذه الاستراتيجية من نقد وتحليل الا انها تبقى خطوة اولية في طريق رسم معالم استراتيجية الامن القومي العراقي ، فمن دون تصويب الاخطاء وتعديل الخطط الاستراتيجية لن يتم الوصول الى آليات عمل مناسبة تضمن الحدود الدنيا للامن القومي العراقي . وفي اطار ذلك على الاستراتيجية الامنية العراقية الاخذ بنظر الاعتبار البيئة المحيطة وما يستجد بها من ظروف وهي

١) البيئة الخارجية : وتضم : ([٢٠])

- قوات الاحتلال الأمريكي
- التغلغل الإسرائيلي في العراق.
- الدور الإيراني في العراق.
- دوائر المخابرات الأجنبية المختلفة في العراق .
- عصابات الجريمة المنظمة ومنظمات الظل العاملة على ارض العراق.
- القانون الدولي والضغوط الأمريكية على الأمم المتحدة .
- التعويضات المالية وإعادة أعمار العراق دوليا وعربيا بعد الحرب .
- دور الدول العربية في العراق .
- الثروات الطبيعية الإستراتيجية وكيفية تداولها والحفاظ عليها وفق المنظور الوطني بما يحقق الرفاهية للشعب العراقي وحمايتها من القرصنة الخارجية
- الموقف الدولي وعودة العراق كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة.

---

(١٨) ينظر : محمد عمر مولود : الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق ، (كردستان العراق ، مؤسسة موكوياتي للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠) ، ص١٥٨ .

(١٩) مهند العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص١٣ .

وكذلك : هانز فون سبونيك ، مابعد الحرب وماقبل السلام العراق الى اين ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣١٧ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥) ، ص٤٠ .

وايضا انتوني كوردسمان : ايران في العراق مامقدار تأثيرها ،، ترجمة ستار الدليمي ، دراسات مترجمة ٣٥ (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠٥) ، ص١٥ .

٢) البيئة الداخلية : وتضم : ([٢١])

- فصائل المقاومة العراقية .
- القوى والأحزاب السياسية والجماهيرية والعشائرية الوطنية العراقية المعارضة لشكل العملية السياسية في ظل الاحتلال ودورهم في ترصين سيادة واستقلال العراق وإعادته إلى محيطه العربي والإسلامي والدولي والحفاظ على مكتسباته.
- الشخصيات الوطنية والنخب العلمية العراقية المناهضة للاحتلال والمعارضة للحكومة والعملية السياسية والنخب العلمية ورؤوس الأموال المهجرة والمهاجرة ودورهم في ترصين سيادة واستقلال العراق وإعادته إلى محيطه العربي والإسلامي والدولي.
- ضباط ومنتسبي الجيش العراقي السابق ودورهم في ترصين استقلال العراق .
- أعادة النظر بأساليب وطرق وعقيدة الجيش الحالي والقوات المسلحة الحالية والمنظور المهني الوطني المستقل.
- المعتقلين وخطة إطلاق سراحهم وحقوقهم المادية والمعنوية وكيفية تعويض الأضرار التي لحقت بهم وعوائلهم وأعادة تأهلهم نفسيا وماديا .
- المهجرين والنازحين في العراق ودول الجوار الاخرى .
- حقوق المرآة والأرامل الذي بلغ عددهم الملايين وهذه مشاكل اجتماعية في غاية الخطورة .

ثانيا : مقومات تطبيقها :

يعتمد تطبيق استراتيجية الامن القومي العراقي على ثلاثة اسس اساسية : ([٢٢])

١) تحديد الاهداف : فهي الغايات النهائية المطلوب الوصول اليها ، ويتم تحديد الاهداف العليا عبر السلطة السياسية المختصة مما يحتاج الى ترتيب هذه الاهداف فيما بينها على اساس وضع اولوية واسبقية في التنفيذ. وتجري المفاضلة بين تلك الاهداف على اساس مدى تعلقها بالأمن القومي للدولة ومصالحها ، مما يدفع للاختيار بين بدائل معينة ومحاولة توجيه العمل عبر اتباع سياسات مدروسة محددة الاهداف والنتائج.

٢) تحديد الوسائل : بعد تحديد الاهداف يتم تحديد الوسائل التي يمكن تحقيقها وتستلزم جمع المعلومات وتحليلها اللازمة بتحقيق الهدف المطلوب ، تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة والجهاز البشري اللازم لتنفيذها ، ووضع عدد من الخطط البديلة وتوضيح ايجابيات وسلبيات كل منها لكي تستطيع في ضوء ذلك اختيار الخطة الافضل واقرارها.

---

(٢١) المصدر نفسه ، ص١١ .

وادم روبرتس واخرون : الاحتلال الامريكي للعراق صوره ومصائره ، تقديم عبد الاله بلقزيز ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٤٣ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥) ، ص١٦٣ .

وكذلك هيفاء زنكنة : المراة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣١٧ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥) ، ص٥٢ .

وايضا : د. طيب تيزيني ، نظرية المقاومة بين العقل التاريخي والحامل الاجتماعي ، مجلة دراسات باحث ، العدد ١ ، السنة الاولى (بيروت ، مركز باحث ، ٢٠٠٣) ، ص٢٠.

(٢٢) د. السيد عليوة وعبد الكريم درويش : دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، (بيروت : ٢٠٠٠) . ص٢٨ .

كذلك ينظر جيف سيمونز : عراق المستقبل (السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط) ، (بيروت ، دار الساقي ، ٢٠٠٤) ، ص٢٠ .

٣) تحديد التوقيت الزمني : يتطلب التخطيط تحديد موعد بدء التنفيذ والانتهاء منه عبر اعداد جدول زمني للتنفيذ والاعتماد على مرحلية الاهداف ، خاصة وان الوقت عنصر مهم في اية خطة لضمان الموازنة في التنفيذ فلايكون هناك تقصير اواطالة في الخطة.

وعليه فأن نجاح استراتيجية الأمن القومي العراقي يتطلب الاعتماد على مجموعة من المقومات الاساسية مع ضرورة التنسيق الفعلي بينها لضمان التنفيذ وهذه المقومات هي :

١- المقوم السياسي: ويشمل : ([٢٣])

- السياسة الداخلية للدولة ، ويشمل المكونات السياسية العراقية والتطور السياسي والديناميكية السياسية وكل واحدة من هذه العناصر تشتمل على عناصر أخرى. فالمكونات السياسية هي مجموعة الأفكار والقيم والاتجاهات التي تسير بمقتضاها حركة المجتمع السياسية –والديناميكية السياسية تحتوي على أسلوب القيادة السياسية وشخصياتها وسلطة اتخاذ القرار والقواعد المنظمة لذلك، ودرجة التطور السياسي تشتمل قدرة الجهاز القيادي على التنسيق بين جميع العناصر .
- السياسة الخارجية : وتشمل وضع السياسة الخارجية للعراق والجهاز الدبلوماسي الذي يقوم بتنفيذها وكيفية استخدام وممارسة الدولة لمصادر القوة عندها وكيفية ممارسة ذلك في المنظمات الدولية والرأي العام الدولي ومع الدول الأخرى وكيفية التعامل مع المصالح الحيوية في الخارج والقدرة على مد النفوذ وشرح ألاهداف للمجتمع الدولي.
- المؤسسات السياسية : وتشمل التنظيمات السياسية في الدولة كالأحزاب والنقابات ووسائل الاعلام وخبرات القيادة السياسية في حشد الجماهير خلف سياستها.

٢- المقوم الاقتصادي: ويلعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في وضع الاستراتيجية بل يشكل الاقتصاد عاملاً أساسياً في خدمة الاستراتيجية وخاصة في بعدها العسكري والاجتماعي ويشمل المجال الاقتصادي مايلي: ([٢٤])

- القدرة الاقتصادية للعراق ومدى توفر المواد الغذائية من مصادر محلية أو صديقة ومدى قدرة الدولة على تأمينها مادياً أو أمنياً. وتوفرالموارد الطبيعية (طاقة – معادن– ثروات طبيعية– مياه)
- المؤثرات على العنصر الاقتصادي: وتشمل فروع الاقتصاد من زراعة– صناعة– تجارة– وتكنولوجيا متاحة محلية أو مستوردة. ويدخل في العامل التجاري وضع ميزان المدفوعات في الدولة ومديونية الدولة والإنتاج والاستهلاك والتضخم ومعدل التنمية وغير ذلك من العوامل.

٣- المقوم الثقافي والمعنوي : تلعب الثقافة دوراً مهماً في الاستراتيجية القومية للعراق من حيث تاريخ الشعب والأمة الثقافي وقيمها الحضارية والثقافية ومدى إسهامها الحضاري والإنساني في مجال الثقافة العالمية أو محيطها الإقليمي لأن هذه العوامل تشكل الروح القومية للأمة. ويقوم التعليم والمؤسسات العلمية والثقافية مقام الحجر الأساس للقاعدة الثقافية للدولة وعدد الجامعات والمدارس ونسبة المتعلمين وقدرة التعليم على تحقيق التنمية الروحية والثقافية وإسهام العلم والثقافة والتكنولوجيا في تقوية الأمن العسكري أو بشكل آخر التعبير عن القوة المادية للدولة والأمة. كما أن هذه العوامل مجتمعة تلعب دوراً في تقوية المناعة الفكرية والثقافية للدولة، أي تميز شخصيتها الفكرية لا باعتبارها دولة

---

(٢٣) مهند العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤ .

وايضا : د.عيسى درويش، ركائز الاستراتيجية في خدمة الأمن القومي ، مجلة الفكر السياسي ، العددان الرابع والخامس ، السنة الثانية ، (دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٩) ، ص٤٢.

(٢٤) عيسى درويش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ .

وايضا د. عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر(القاهرة : دارالموقف العربي، ١٩٩٨) ، ص١١

معزولة بثقافتها عن الآخر وإنما بتكاملها مع الآخر وقدرتها على الإفادة والاستفادة في محيط إنساني يأخذ من الثقافة العالمية ويعطيها دون تعصب أو تمييز أو هيمنة. أي الإيمان بحوار الثقافات وتفاعلها الإنساني .([٢٥])

٤- المقوم العسكري والأمني: وتشمل طاقة الدولة لبناء قوة عسكرية عراقية قادرة على حماية القيم الحيوية للأمة وحماية أمنها الخارجي والداخلي. وتضم القوة العسكرية إطاراً عاماً يعطي الأمان داخلياً وخارجياً لقدرات الدولة الأخرى لتنمو وتتطور وتحقق أهداف الأمن القومي بمفهومه الشامل. وإذا كان الأمن الخارجي يشمل إقامة منظومة عسكرية متكاملة لردع العدو المحتمل وحماية الوطن وتحقيق الأمن من التهديد الخارجي فإن الأمن الداخلي يشمل إشباع حاجة المواطن للشعور بالطمأنينة في الداخل وحماية حقه داخل الجماعة وتحقيق حقوقه المشروعة في البيئة الاجتماعية المحيطة والدفاع عنها وحمايتها.([٢٦])

٥ - المقوم الاجتماعي: ويضم مجموعة من العوامل التي تكون الأمن الاجتماعي للدولة وتعكس درجة الوعي الاجتماعي للمواطن العراقي باعتباره كائناً سياسياً، ومدى ممارسة المواطن لحقوقه السياسية والاجتماعية وشكل المؤسسات الاجتماعية القائمة التي تعكس درجة تطور المجتمع، ومدى علاقة هذه التنظيمات في ممارسة الحقوق السياسية وشكل الهرم الاجتماعي للدولة والشعور بالسلام الاجتماعي والطبقي وحقوق المواطن في التعليم والصحة والعمل ومدى تطور القوانين التي تحمي المواطن وحقه في التقاضي، والفصل بين السلطات. ([٢٧])

ونخلص من ذلك إلى وضع قاعدة عامة مؤداها أن استراتيجية الأمن القومي العراقي يجب أن تتضمن جميع المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية لوضع القواعد العامة والنظم والخطط والوسائل التي تأخذ بها القيادة لتأمين الدولة من التهديد الخارجي لأمنها الداخلي والخارجي . فالاهداف الاستراتيجية للامن القومي العراقي يجب ان ترتكز على ضمان الاستقرار باحتواء التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي تشمل الجوانب الفكرية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة بالإرهاب وقطع الإمدادات الخارجية عنها فالتخطيط الدقيق للأمن القومي يجب أن لايهمل دور المواطن في دعم الخطط التي ستوفر المناعة له بما يجعله قادرا على التصدي للتحديات الداخلية والتهديدات الخارجية ، مع مراعاة الانسجام بين أهداف الأمن القومي الداخلي وحقوق الإنسان والانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي وتوسيع قاعدة الاتفاق على الرأي بوسائل ديمقراطية هدفها المصلحة الوطنية العليا ، مما سيعزز قدرة الشعب على التماسك أمام الضغوط النفسية والمادية التي تمارسها أطراف أخرى ، لذلك فأن الأمن القومي العراقي الداخلي مرتبط بالخارج ويجب الانتباه الى ضرورة إيجاد بيئة إقليمية ملائمة معتمدين الصيغ السليمة كالحوار والاقناع ورفض التدخل في الشؤون الداخلية بكافة أشكاله المباشرة وغير المباشرة . ([٢٨])

(ثالثاً: (مبادئ العمل اللازمة لإستراتيجية الأمن القومي العراقي)

---

(٢٥) ينظر : د. امل هندي ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني (العراق انموذجا) ، مجلة العلوم السياسية ، عدد٣٢ ، السنة ١٧ (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٦) ، ص١١٢

(٢٦) مهند العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤ .

(٢٧) جاسم يونس الحريري ، الوحدة الوطنية ، في ملف (العراق الى اين) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٥ ، السنة٢٧ (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ، ص٥٣ .

(٢٨) د. احمد عبد القادر القيسي ، الافاق الامنية للعراق في المستقبل المنظور ، مجلة دراسات عراقية ، العدد ٣ ، السنة الاولى (بغداد ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٥) ، ص٦٣ .

طالما أن المواجهة مع اي عدو محتمل هي مواجهة ثقافية وسياسية وعسكرية وحضارية لذلك لابد من توفر الآتي: ([29])

١. وحدة الفكر الاستراتيجي: ويشتمل مجموعة من الأفكار والوسائل التكتيكية الخاصة لدفع الخطة الناجحة لتحقيق هدف أساسي يتوخى مواجهة العدو والانتصار عليه.
٢. العقائد الاستراتيجية: وتشمل التعرف على تاريخ الأمة ومعاركها والدروس المستفادة منها وعوامل القوة فيها ويجب أن تحتوي الأنتربولوجيا الاستراتيجية على محتوين ، الأول مفهوم تقني خاص بالعلم الاستراتيجي ووسائل عقلنة الاستراتيجية وفق نماذج خاصة واضحة ومدروسة وممكنة التنفيذ ، والثاني دراسة المنظومات السلوكية للعدو، والتعرف على القوة العسكرية في الحاضر والمستقبل وإمكانياته والقدرة على توقع السلوك والتصرفات التي يقوم بها في كل مرحلة من مراحل الصراع.
٣. الثقافة العامة للدولة : والمقصود بها معرفة التطور النظري والعملي في المجال العسكري وغيره، والتطورات الحاصلة لديه والخبرات المكتسبة ويجب النظر إليها من الناحية الكمية والنوعية أي النظر للتراكم في الماضي والمستقبل ورصد التطور الحركي مثل التطورات التي تطرأ على القوات المسلحة ونوعية المعدات ودرجة التقنية والتطور الثابت على ثرواته المعدنية وإمكانياته البشرية وتحسين مواقعه الجيوبولتيكية.

وتحتاج إستراتيجية الأمن القومي العراقي الشاملة مجموعة من المبادئ اللازمة للسير في اطارها من اجل تحقيق أهدافها ، ومن أهم المبادئ اللازم إتباعها الأتي :

١) المرونة : اي يشتمل المخطط الاستراتيجي على خطوات ومراحل عدة استعدادا لحالات النجاح والفشل فتجاهل ذلك يؤدي الى الاخفاق في تحديد هامش حرية العمل المتاح لتحقيق الاهداف ([30])
٢) استغلال عوامل الضعف ومعرفة الاطراف الاخرى وتحديد نقاط ضعفها وقوتها واستغلالها بفريق عمل يتلاءم مع اهداف التخطيط الاستراتيجي ، والهدف من ذلك تضليل الخصوم وتشتيت قدراتهم ومواردهم وبالتالي ستكون ردود افعالهم مناسبة لاختراق افعالهم .([31])
٣) المرحلية في الاداء : اي النظر لكل هدف متحقق على انه وسيلة لبلوغ اهداف اخرى تليه ، وهذا يؤكد على الثبات في تحقيق الاهداف . بمعنى ان من يريد تحقيق اهداف الامن القومي اما ان يعمل فورا على بلوغها ولايقبل بسواها او يستبدلها باهداف بديلة ، او يتدرج نحوها عبر المرحلية المنتظمة غير المتراجعة .([32])
٤) الابتكار والتجديد اي الاستفادة من التجربة لتطوير الفعل مع تصحيح بعض الاخطاء الجزئية المحدودة التي اقترنت بالفعل الاستراتيجي وضمان تناسب الوسائل والادوات مع الظرف والزمان المناسب . ([33])
٥) التوازن بين الهدف والوسيلة : ان افضل الاستراتيجيات هي التي تحدد الاهداف بدقة موضوعية تتناسب مع ما تملكه من قدرات فعمل الاستراتيجية يتطلب واقعية التفاعل بين الغايات والوسائل المستخدمة لتحقيقها سواء كانت وسائل دبلوماسية او اقتصادية او اعلامية او عسكرية احداها او كلها . ([34])

---

(٢٩) د.عيسى درويش، ركائزالاستراتيجية ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢.

(٣٠) عزيز قادر ، حرب الافكار ، (بغداد ،دار الحرية ، ١٩٨٨) ، ص٢٨ .

(٣١) المصدر نفسه ، ص٤٤ . وكذلك ينظر : د. احمد عبد القادر القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٦ .

(٣٢) ينظر : د. فاضل زكي ، الدبلوماسية في عالم متغير، (بغداد ، دار الحكمة ، ١٩٩٢)، ص١٩

(٣٣)عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٣٣ (كويت ، ١٩٨٩) ، ص٩ .

(٣٤) فاضل زكي محمد ، الاستراتيجية القومية الشاملة ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢ .

وعلى هذا الاساس ، ثمة ترابط وثيق بين ماتريد الدولة تحقيقه من جهة وقدرتها على انجاز ذلك بمختلف الوسائل ، فالقوة بحد ذاتها لاتشكل قدرة والجاهزية عندما تلتحق بالقوة الشاملة تحولها الى قدرة .

(رابعاً : آليات تفعيل الاستراتيجية الشاملة للامن القومي العراقي)

ان من الضروري اعتماد الاستراتيجية الشاملة للامن القومي العراقي على مجموعة من المراحل لضمان تفعيلها وانجاحها ، وتتمثل هذه المراحل بالاتي : (٣٥)

١) التخطيط المعتمد على التركيز في اعداد الموازنة الاستراتيجية للاهداف والموارد والامكانيات وتنفيذها.

٢) مرحلة التخطيط المستند على التنبؤ لسنوات قادمة ، وغالباً ما يكون التركيز على الاداء في الامد القصير او المتوسط ، فضلاً عن مشاكل توفير البيانات اللازمة للتخطيط واحتمالات ان تكون عملية التخطيط مجرد عملية تعديل للخطة السابقة.

٣) مرحلة التخطيط الموجه خارجياً ، ويتركز على اكتشاف طرائق جديدة لتحديد الحاجات وتبني نظرة اكثر ديناميكية لمسألة تخصيص الموارد لاستخداماتها البديلة. وهنا تقسم الى مجموعات ووحدات اعمال استراتيجية

٤) يتم الاندماج بين التخطيط والادارة في عملية واحدة عملية التخطيط المكثف والعميق والمرن والخلاق ، ونظام القيم المساند الذي يعكس الاتجاهات الخاصة ببعض القضايا.

فالاطار العام لأية استراتيجية امن قومي مستقبلية في العراق عليها ان تتكون من عناصر هي:(٣٦)

- الموقف الذي تسعى الاستراتيجية الى مواجهته
- الاهداف المطلوبة .
- الموارد والامكانيات المتوافرة لاستخدامها في تحقيق الاهداف.
- الوسائل والادوات التي يتم ترجيحها والتنسيق بينها لتحقيق الاهداف مما يؤدي الى تفعيل القدرات والحد من التناقضات .
- الخطط الفرعية التي من خلالها تتميز الاستراتيجية بالمرونة في مواجهة ما يستجد من احداث .

وعليه توجد مجموعة من آلاليات المطروحة للنهوض باستراتيجية الامن القومي وتفعيلها في ضوء التجربة العراقية فضلاً عن تجارب الدول السابقة ومن هذه آلاليات الاتي : ([٣٧])

١) أدراك التهديدات والمخاطر الحقيقية التي تواجه العراق سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وعلى كافة المستويات من اجل تهيئة السبل الكفيلة بمواجهتها والقضاء عليها

٢) توفير آلية إستراتيجية فعالة لتوحيد وتنسيق الجهود والمواقف السياسية العراقية إزاء القضايا الحساسة الأمنية الكبرى التي تتطلب استجابة سريعة مدروسة وقرار حاسم فعّال .

---

(٣٥) مهند العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥ .

وكذلك : عبد السلام ابو قحف : اساسيات الادارة الاستراتيجية ، (بيروت : الدار العربية للنشر ، ٢٠٠٠) ص٧٢ .

(٣٦) مجدي حماد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥ .

(٣٧) ينظر كلا من : المجموعة الدولية للازمات : عملية الانتقال في العراق على حافة سكين ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣٠٤ ، السنة ٢٧ (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ، ص٦٨

ومحمد السعيد ادريس ، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣٢٦ ، السنة ٢٨ (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦) ، ص٣٥

John Mueller , the Iraq syndrome , foreign affairs , November – December 2005 , p17.

وانتوني كوردسمان ، العراق ماالعمل ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣٠٤ ، السنة ٢٧ (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ، ص٦٠ .

٣) تنظيم عمل الوزارات العراقية ، حيث ستخلق الإستراتيجية بيئة سليمة لعمل رؤية منظمة وعمل منسق متكامل أذا استطاعت هذه الوزارات ومؤسسات الدولة العراقية أن تطبق الإستراتيجية وتستند لها في وضع سياستها وخططها فيما يتعلق بالأمن القومي العراقي.

٤) فتح أواصر من العلاقات الجديدة الإيجابية مع المجتمع الدولي من جهة أولى والدولة الإقليمية المجاورة من جهة ثانية والتي سوف تؤدي إلى أقناع الجميع بتوجهات الحكومة العراقية ونواياها التي تكمن في بناء عراق ديمقراطي حر مستقل .

٥) خلق رابط وطني بين الشعب العراقي وحكومته الحالية المنتخبة من اجل العمل المشترك يد بيد لبناء العراق وإعادة أعمارة وتأسيس دولة القانون وإرساء أسس الديمقراطية والعدالة .

٦) إيجاد بيئة ايجابية مشجعة تفتح الباب للحوار والمصالحة والتلاقي بين الأحزاب والفئات والقوى السياسية الفاعلة من اجل وأد الخلافات الجانبية وأجهاض كل محاولات الفتنة .

٧) تكريس مشروعية دستورية . شعبية للحكم وإقامة المؤسسات الضرورية التي تكفل ذلك .

٨) تكريس ملكية شعبية وطنية عامة للثروات الطبيعية ووضع آلية رقابة ومحاسبة فعالة على طرق استغلالها وانفاقها ، وتطال هذه الملكية كافة الموارد والودائع والاستثمارات الخارجية .

٩) تكريس تنمية داخلية وطنية متوازنة تطال كامل الرقعة الجغرافية . السكانية وتستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية، المعيشية، الثقافية والفنية للشعب وتأخذ في الاعتبار حرصها على التكامل التنموي الاقتصادي مع البيئة العربية المحيطة مباشرة والأبعد، والتنبه إلى مخاطر توسيع الفجوة التنموية مع الدول العربية الأخرى المجاورة والأبعد .

١٠) وضع الخطط الضرورية التي تكفل تقليص معدلات البطالة على المستويين الوطني والقومي .

١١) التوقف بجدية أمام الاعتماد المفرط على الحماية العسكرية والأمنية الأجنبية، وما يرافقها من منح تسهيلات وقواعد دائمة.

١٢) التفهم الاكثر شمولاً لموضوع التفكير الاستراتيجي وكيفية استخدامه في اثناء الادارة والتوجيه

١٣) اعادة صياغة الاتجاه الاستراتيجي المحدد وتأكيده وادخال التغييرات المطلوبة عليه.

١٤) اكتساب المهارة عند صياغة السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاهداف.

١٥) الشروع بتنفيذ تلك الاستراتيجيات.

١٦) التلاؤم مع سلوكيات مختلفة اختلافاً جذرياً كممارسة الانشطة النظرية الهادفة بدلاً من حالة الجمود الناتجة عن الاستمرار في ممارسة الاجراءات العملية الاعتيادية.

١٧) التعود بشكل اكبر على ممارسة عملية التكامل الذهني بين الفكر والاستراتيجية عبر تحقيق مهارة اكبر في الانتقال من اسلوب الى اخر بديل حسبما يتطلب الوقت ذلك.

١٨) تنمية القدرات ودرجة الفهم للاساليب والكيفيات وطريقة استخدامها كلما ظهرت الحاجة لذلك ، أي وفقاً لمتطلبات الموقف المعين الذي تواجهه.

١٩) التعرف على مجمل القضايا التي تواجه المفكر الاستراتيجي والتعامل معه بطريقة تتسم بالابداع عند اختيار الاسلوب المحدد في اتخاذ الاجراءات.

٢٠) القدرة على اقتناص الفرص والعمل بابتكار بدل استغلال الفرص المتاحة

٢١)الاستغلال الامثل للوقت في معالجة المسائل المهمة.

٢٢)امتلاك الثقة في امكانية التفكير استراتيجياً ازاء القضايا الرئيسة او الثانوية.

خاتمة

يتضح مما سبق ومن خلال دراستنا لاستراتيجية الامن القومي الشاملة ، ان مفهوم الامن القومي في الدولة العراقية الجديدة يعني قدرة الحماية الذاتية المتكاملة المتاتية من الخطط الشاملة والتطبيقات المتجانسة التي تتمكن بها الدولة من خلال منابع قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية على حفظ المواطن والوطن والمصالح الوطنية في السلم والحرب وعلى تنوع مساحات الحقوق والواجبات والمسؤوليات والاهداف في دوائرها الشخصية والجماعية الشعبية والرسمية .

ان الرقعة المفهومية للامن القومي الحديث يتركز لدينا على التطور والتنمية في كافة الابعاد والحقول والتطبيقات في ظل حماية مدروسة ومضمونة تنبع من المعرفة العميقة بالامكانات الذاتية وبمصادر التهديد القائمة والمتوقعة التي تحيط بالدولة العراقية .

ان في طليعة ركائز الامن القومي الجديد اعتبار المواطن العراقي قيمة انسانيه وقيمة وطنيه بما يحفظ كرامته وحقوقه الاساسية ويضمن تادية واجباته الرئيسه وتوفير المناخات اللازمة لتلبية احتياجاته المادية والمعنوية اذ لاامن مع انتفاء مقومات الكرامة والحقوق الانسانية والوطنية فالدولة التي تهمل وتستعبد مواطنيها لن تظفر بالامن وفق اية صورة .

ان اي مفهوم حقيقي للامن لابد وان يرتكز على الانسان المواطن وليس على الدولة وحسب، فان امن الفرد يطابق امن الدولة .